

كلمة المحرر الثالث والثلاثين

من التقنيات الناشئة وحماية الأسواق إلى تعقيدات العدالة والسياسات الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

تواصل مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة مسيرتها الأكاديمية بالالتزام بتقديم المقاربات الرصينة والرؤى النقدية الشاملة القادرة على تفكيك التحولات المعقدة التي تشهدها البيئتان الإقليمية والدولية. وفي هذا العدد الثالث والثلاثين (المجلد الحادي عشر)، تضع هيئة التحرير بين يدي الباحثين والمفكرين حزمة مختارة من الدراسات العلمية التي تتناول موضوعات مفصلية في مجالات القانون، العلوم السياسية، العلاقات الدولية، والاقتصاد.

وتأتي أوراق هذا العدد مُرتَّبة لتسلط الضوء على التحولات المعاصرة بدءاً من الاقتصاد الرقمي وحتى سياسات العدالة الدولية، أعدها باحثون من الجمهورية اللبنانية والجمهورية الجزائرية، على النحو التالي:

يفتح العدد أوراقه بدراسة معاصرة تتناول أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مسارات النمو الاقتصادي ومستويات الإنتاجية إعداد الباحثة سينتيا حنا؛ مبينة الفرص الهيكلية والإنتاجية التي توفرها التقنيات الحديثة، إلى جانب التحديات القانونية والتنظيمية التي تستوجب إعادة ضبط الأطر التشريعية لتلائم هذه الطفرة التكنولوجية.

وفي المجال القانوني التخصصي، يناقش البحث التي أعدته الباحثة ريماء أحمد آليات حماية المنافسة ومواجهة الممارسات الاحتكارية، وتحديد ما يتعلق بإساءة استعمال المركز المهيمن من قبل الكيانات المستحوذة في السوق، مستعرضة الأطر التشريعية والأحكام الكفيلة بضمان التوازن الاقتصادي وحرية التجارة.

وعلى صعيد التحليل الاستراتيجي والعلاقات الدولية، تسلط الدراسة التي أعدها الباحث حسين علي رزق الضوء على المقاربة الإيرانية في إدارة المفاوضات الدولية عبر الموازنة

بين أدوات القوة الصلبة وآليات الدبلوماسية الناعمة، مع التركيز على مفهوم «العمق الاستراتيجي» وكيفية توظيفه كأداة ضغط وتفاوض لتحقيق الكسب السياسي وتثبيت النفوذ.

وفي السياق السياسي العربي والإقليمي، يتناول البحث الذي أعده الباحث عباس عبد المنعم قبلان بالتحليل أزمة تشكيل النظام السياسي في لبنان وانعكاسات الانقسامات والصراعات الداخلية على المسار الدستوري؛ محاولاً تقصي مكامن الخلل في النموذج التوافقي والطائفي وكيفية أسره للمؤسسات وسدّه لمنافذ التطور التشريعي والدستوري المستدام.

ويختتم العدد أعماله بتقديم الدكتور ولد يوسف مولود قراءة نقدية معمقة في سلوك المحكمة الجنائية الدولية وآلية تعاطيها مع قضية العدوان الروسي على أوكرانيا؛ حيث تُبرز الدراسة الإشكالية البنيوية المتمثلة في صراع المبادئ القانونية مع الموازين السياسية للدول الكبرى، متسائلاً عن حدود فاعلية العدالة الجنائية الدولية عندما تتغلب المصالح الجيوسياسية على استقلالية النص القانوني وتنفيذه.

تأمل هيئة التحرير أن تشكل هذه الأوراق العلمية إضافة نوعية للمكتبة الأكاديمية، وأن تفتح آفاقاً جديدة للبحث والتحليل لدى الدارسين والمتخصصين في شتى حقول المعرفة القانونية والسياسية والاقتصادية.

والله وليّ التوفيق

رئيس التحرير
البروفيسور برهان الدين الخطيب